جلسات مؤتمر «الحوار المصرفي العربي - الأميركي» في دورته الـ 12 في نيويورك

ناقشت تعزيز الإمتثال المالي في ظل المشهد العالمي سريع التطوّر

تناولت الجلسات الثلاث لمؤتمر «الحوار المصرفي العربي – الأميركي» في دورته الـ 12 تحت شعار «تعزيز الإمتثال المالي في ظل المشهد العالمي سريع التطوّر»، جوانب الإمتثال والتعاون المالي، بمشاركة كبار المسؤولين الأميركيين، والجهات التنظيمية العربية، والخبراء الدوليين، وقادة القطاع الخاص، مما أتاح تبادلاً ثرياً لوجهات النظر.

الجلسة الأولى

«تعزيز وتحديث برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
في المؤسسات المالية»

ركّزت الجلسة الأولى، التي أدارها الدكتور شهدان جبيلي، كبير المستشارين في إتحاد المصارف العربية، على كيفية تعزيز البنوك لأطر عملها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء اللوائح الجديدة والمخاطر الناشئة.

وقد إفتتح السيد شون أومالي، المدير الإداري ورئيس وحدة الإستخبارات المالية والتحقيقات في بنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك، الجلسة بنظرة عامة شيقة وإستشرافية حول كيفية إعادة تشكيل أولويات التنظيم الأميركي المتطوّرة وإتجاهات الإستخبارات المالية العالمية لمشهد الإمتثال.

وقد ضمّت الجلسة الأولى متحدّثين من مؤسسات أميركية ومن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من بينهم خبراء الإمتثال المخضرمين مثل تشيب بونسي (K2 Integrity)، وجاكلين شاير (بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك)، والدكتور مازن سويد (رئيس لجنة الرقابة على المصارف في لبنان)، والسيد سمير باندیت، المدير العام/ رئيس قسم الإمتثال – خدمات الخزانة، وإدارة العملاء العالميين وخدمات الإئتمان، بنك نيويورك، وجمال الهندي، المستشار، شركة كليفورد تشانس يو إس إل إل بي، المدير بالإنابة السابق لشبكة مكافحة الجرائم المالية، وزارة الخزانة الأميركية، والسيد ميتش بيرغر، الشريك الأول، سكوير باتون بوغز.

كان التركيز الرئيسي في الجلسة على «ما هو الجديد» في برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأمريكية وكيف تؤثر هذه التطورات على البنوك في الخارج. على سبيل المثال، بحثت الجلسة في التقديم الأخير لأولويات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطنية الأميركية (كما حدّدتها شبكة مكافحة الجرائم المالية في العام 2024) وإستراتيجيات البنوك لدمج هذه الأولويات في أطر تقييم المخاطر المؤسسية الخاصة بها. ويتضمن ذلك مواءمة نماذج المخاطر الداخلية مع المجالات التي أبرزتها الجهات التنظيمية (مثل مكافحة الجرائم الإلكترونية، وتمويل الإرهاب، والاحتيال، والفساد، وما

إلى ذلك) وضمان إنسجام حوكمة مجلس الإدارة مع هذه الأولويات الوطنية.

وبناءً على ذلك، ناقش المشاركون تطوير مناهج الإمتثال القائمة على المخاطر لجعل جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أكثر فعّالية. ويستلزم ذلك تجاوز عقلية وضع علامة صح في المربع وإستخدام أساليب قائمة على البيانات لتخصيص موارد الإمتثال حيث تكون المخاطر أعلى.

وأكدت الجلسة أهمية ترسيخ حوكمة ورقابة قوية على مستوى مجلس الإدارة والإدارة العليا بحيث تُدمج إعتبارات الإمتثال في عملية صنع القرار الاستراتيجي. ومن خلال تعزيز «النهج في القمّة»، يُمكن للمؤسسات المالية أن تُزرع بشكل أفضل ثقافة إمتثال إستباقية بدلاً من رد الفعل.

وكان أحد الموضوعات الرئيسية الأخرى في الجلسة الأولى هو تحدّيات الإمتثال التي تواجه البنوك العربية، وخصوصاً تلك التي تعمل في أو مع ولايات قضائية عالية المخاطر.

وتطرّق النقاش إلى الوضع الحالي للإمتثال التنظيمي في دول مثل العراق وسوريا، مع الإعتراف بالتقدم والصعوبات المستمرة، وقدم تحديثًا حول أنظمة العقوبات العالمية التي تؤثر على المنطقة.

وأشار المشاركون إلى أن البنوك في الأسواق المتأثرة بالصراعات أو ما بعد الصراعات غالباً ما تواجه عقبات فريدة، منها فجوات في البنية التحتية، وضعف في بيئات الرقابة، وإرث العقوبات أو العزلة السابقة.

وناقش المتحدثون، من منظورين أميركي وإقليمي، الحاجة إلى بناء قدرات مصممة خصّيصاً في مثل هذه السياقات، مؤكدين أن تحديث برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليس مسعى واحداً يناسب الجميع؛ بل يتطلّب مراعاة الظروف المحلية حتى في ظل سعي البنوك جاهدةً لتلبية المعايير الدولية.

وفي ختام الجلسة الأولى، كان هناك إجماع عام على أن التحسين والتحديث المستمر لبرامج الإمتثال، من خلال الإبتكار وتدريب الموظفين والمشاركة التنظيمية، أمر لا غنى عنه للبنوك للحفاظ على مرونتها وإندماجها بثقة في النظام المالي العالمي.

الجلسة الثانية

«حماية الوصول إلى الخدمات المصرفية المراسلة تزايد توقعات الامتثال والتحديات الناشئة»

تناولت الجلسة الثانية التوازن الدقيق بين متطلّبات الإمتثال الصارمة وضرورة الحفاظ على علاقات مصرفية مراسلة سليمة. أدار الجلسة السيد شهدان جبيلي، المستشار الدولي الأول للشؤون القانونية والإمتثال في إتحاد المصارف العربية وجمعية مصارف لبنان، وقد جمعت خبراء بارزين يتعاملون بشكل مباشر مع مخاطر الخدمات المصرفية المراسلة والجرائم المالية.

وضمّت الجلسة الثانية قائمة المتحدّثين البارزين السيد رشيد نسيم، مدير إدارة المخاطر ورئيس إدارة المخاطر المتخصصة في مجموعة الأسواق، بنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك؛ والسيدة ميريام خيرالله، الخبيرة في فريق الرصد 1988/1267، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ والسيدة سارة ك. رونجي، المديرة التنفيذية لشركة K2 Integrity والرئيسة السابقة لمجموعة العمل المالي التابعة لوزارة الخزانة الأميركية؛ والسيد ديفيد ويلدنر، الرئيس العالمي لمكافحة غسل الأموال ونائب الرئيس العالمي لبنك نيويورك ميلون، السيد أرز المر، خبير أول في القطاع المالي، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة؛ والسيد مايكل ماتوسيان، الرئيس العالمي للإمتثال التنظيمي للمجموعة، مجموعة البنك العربي.

الزميل منير الأكحل

وكان من المواضيع الرئيسية تلبية متطلّبات البنوك المراسلة المتطوّرة من خلال الشفافية والحوار. وقد خضعت الخدمات المصرفية المراسلة، شريان الحياة للمدفوعات عبر الحدود، لتدقيق مكثّف في السنوات الأخيرة، حيث يتوقع المراسلون (غالباً بنوك أميركية أو أوروبية كبيرة) معايير أعلى للعناية الواجبة، وشفافية العملاء، وإدارة المخاطر من شركائهم من البنوك المراسلة.

وشددت الجلسة الثانية على ضرورة تفاعل البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنشاط مع مراسليها الأجانب، وإظهار تحديثات إمتثالها بوضوح، وتبادل المعلومات لبناء الثقة المتبادلة. ويُمكن لخطوط التواصل المفتوحة أن تساعد في منع سوء الفهم وإستباق مخاوف المخاطر التي تؤدي إلى قرارات «تخفيف المخاطر». والأهم من ذلك، أن للجهات التنظيمية دوراً في تسهيل هذا الحوار المستمر وتشجيع النهج المتناسب بحيث لا تُعزل ولايات قضائية أو قطاعات بأكملها بشكل غير عادل عن النظام الدولي.

ولمعالجة ضغوط تخفيف المخاطر بشكل أكبر، إستكشف النقاش الخطوات العملية التي تتخذها البنوك والسلطات. ومن التطورات الإيجابية التي لوحظت موجة الإصلاحات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تهدف إلى تعزيز حوكمة الشركات وإنفاذها داخل البنوك المحلية.

على سبيل المثال، وكما ذُكر في الكلمات الإفتتاحية، نفّذت دول مثل الإمارات العربية المتحدة والأردن تحسينات جذرية على أطرها القانونية وأنظمتها الرقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي خطوات حظيت بإعتراف دولي (على سبيل المثال، من خلال رفعها من قوائم مراقبة مجموعة العمل المالي).

ورأى المشاركون بأن هذا التقدم يُسهم في طمأنة الشركاء العالميين بإلتزام بنوك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمعايير الدولية. ومع ذلك، أقرّوا بأن تصوّرات المخاطر قد لا ترقى إلى مستوى الواقع، وبالتالي، فإن المشاركة المستمرة ووجود أدلّة على التحسُّن أمران ضروريان لتخفيف مخاوف المراسلين بشكل حقيقي.

كما إستكشفت الجلسة الثانية التمويل غير الرسمي والقنوات المالية غير المصرفية كتحدّيات ناشئة متشابكة مع مشكلة المراسلين. غالبًا ما تواجه البنوك تدقيقاً مشدّداً، ويرجع ذلك جزئياً إلى المخاطر في النظام المالي المحيط بها، وخصوصاً في الإقتصادات التي تعتمد في الغالب على النقد.

وأشارت الجلسة الثانية إلى إنتشار المعاملات النقدية وشبكات تحويل الأموال غير الرسمية في العديد من أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باعتبارها «مضاعفًا لمخاطر الإمتثال»، فعندما تعمل قطاعات كبيرة من الإقتصاد خارج نطاق رؤية القطاع المصرفي، فإن ذلك يزيد من المخاطر الإجمالية وقد يردع المراسلين.

وبالمثل، فإن صعود مقدّمي الخدمات المالية (MSPs) وأنظمة الصيرفة الموازية يمثل سلاحاً ذي حدّين. فمن ناحية، يُمكن لهذه البدائل (بما في ذلك مقدّمي خدمات التحويلات المالية عبر التكنولوجيا المالية، ومكاتب الصرافة، وغيرها من الكيانات غير المصرفية) أن تساعد في تلبية إحتياجات الدفع، لا سيما في الحالات التي قلصت فيها البنوك أنشطتها. ومن ناحية أخرى، إذا لم تُنظَّم بشكل صحيح، فقد تصبح قنوات للتمويل غير المشروع أو التهرب من العقوبات، مما يزيد من قلق البنوك المراسلة. وقد ردّد الخبراء ملاحظات الدكتور فتوح السابقة: فبينما تنمو هذه القنوات البديلة، من الضروري إشراكها في المجال التنظيمي. وستساعد الأطر التنظيمية الواضحة والإشراف على مقدمي الخدمات المالية وشركات التكنولوجيا المالية وأنظمة تحويل القيمة غير الرسمية على ضمان ألاّ يأتي الإبتكار على حساب النزاهة المالية.

وفي الواقع، لاحظت الجلسة الثانية أن الفشل في السيطرة على المخاطر في هذه المجالات قد يؤدي في نهاية المطاف إلى الإضرار بالبنوك من خلال دفع المراسلين إلى الإنسحاب بشكل أكبر.

في الخلاصة، أكدت الجلسة الثانية على أن حماية وصول المراسلين تتطلّب جهداً متعدّد الجوانب. فالشفافية، وتحسين ضوابط الإمتثال، والتواصل المستمر هي الأدوات الفورية التي تُمكّن البنوك من الحفاظ على علاقات المراسلة وإستعادتها. وفي الوقت نفسه، يجب على الجهات التنظيمية تعزيز البيئة المصرفية المحلية، من خلال حوكمة أقوى، وتطبيق، ورقابة على جميع الوسطاء الماليين، حتى يكتسب الشركاء الدوليون ثقة في النظام ككل. ومن خلال معالجة كل من الإمتثال الداخلي للبنوك ومخاطر النظام البيئي الخارجي، يتمثل الهدف في الحد من عمليات تخفيف المخاطر العشوائية والحفاظ على الروابط المالية الحيوية التي تدعم التجارة والتحويلات المالية والإستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

الجلسة الثالثة

«حوكمة النظام المالي الرقمي والإستفادة من الذكاء الإصطناعي»

تناولت الجلسة الثالثة والأخيرة أحدث الإبتكارات المالية – التمويل الرقمي – وتداعياته على الإمتثال والحوكمة التنظيمية.
مع تسارع التحوُّل الرقمي، تواجه البنوك والهيئات التنظيمية تحدّياً في إدارة التقنيات والخدمات الجديدة (مثل العملات المشفّرة، ومنصّات الدفع في مجال التكنولوجيا المالية، وأدوات الذكاء الإصطناعي) التي تتجاوز الحدود.

أدار الجلسة المهندس سليمان برادة، الشريك الإداري في شركة Xeevolve، قطر، وضمّت نخبة من الخبراء في قطاعات التكنولوجيا والقانون والإمتثال. وضمت قائمة المتحدثين السيد بهافين شاه، المدير الإداري لشركة سيكريتاريت، الإمارات العربية المتحدة؛ والسيد ستيوارت جونز الإبن، الرئيس التنفيذي لشركة Sigma360، الولايات المتحدة؛ والسيدة غريتيل إيكارتي مورياليس، المستشارة القانونية في شركة Mayer Brown LLP، الولايات المتحدة؛ والسيد ستيرلينغ داينز، المدير الإداري لإدارة المخاطر والإمتثال في بنك نيويورك ميلون.

قدّمت خبرات المشاركين في الجلسة الثالثة، رؤىً معمّقة حول الفرص التي يوفرها التمويل الرقمي والضمانات الأساسية اللازمة لضمان تقدم الإبتكار بطريقة آمنة وشفّافة ومتوافقة. وكان أحد المواضيع المحورية هو مجموعة أدوات التمويل الرقمي الناشئة وأهمية معالجة أبعادها العابرة للحدود.

فعلى عكس المنتجات المصرفية التقليدية، غالباً ما تعمل الخدمات المالية الرقمية (مثل الأصول المشفرة أو التحويلات المالية عبر الإنترنت) على منصّات عالمية ويُمكن الوصول إليها من أي مكان تقريباً. ويمكن أن يؤدي هذا الإنتشار الواسع إلى تفاقم التحكيم التنظيمي وفرض تحديات على ضوابط أي ولاية قضائية واحدة. وقد ناقشت الجلسة الثالثة الجهود المبذولة للتنسيق الدولي حيال معايير العملات المشفّرة ومقدّمي خدمات الأصول الإفتراضية (VASPs) – بناءً على توجيهات من هيئات مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية (FATF) – لضمان التخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإحتيال حتى مع إزدهار الإبتكار.

ستيوارت جونز الابن المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة سيجما 360

وكان هناك جانب من التركيز على الإشراف على التمويل الرقمي: إذ تحتاج الهيئات التنظيمية إلى قدرات تقنية وأدوات قانونية جديدة للإشراف على شركات التكنولوجيا المالية، وبورصات العملات المشفّرة، وغيرها من الكيانات غير المصرفية التي تُسهّل الآن تدفقات مالية كبيرة.

وقد سلّط المتحدّثون الضوء على مخاطر مثل قنوات تداول الأصول الرقمية غير المشروعة (مثل إساءة إستخدام البورصات، أو منصّات الخلط، أو عملات الخصوصية من قِبل جهات فاعلة) ونقاط ضعف التمويل اللامركزي، والتي تتطلّب جميعها مراقبة يقظة وتبادلاً للمعلومات عبر الحدود.

من جانب القطاع، شدّد المتحدّثون على مسؤولية المؤسسات العاملة في مجال التمويل الرقمي في تطبيق ضوابط مؤسسية فعّالة للمخاطر المتعلّقة بتحويلات الأصول الرقمية، إذ يجب على البنوك وشركات التكنولوجيا المالية التي تتعامل مع العملات الرقمية أو غيرها من

المنتجات الرقمية تعزيز برامج الامتثال الخاصة بها – على سبيل المثال، من خلال إجراء فحص شامل للعميل من قِبل مزوّدي خدمات الأصول الرقمية (VASP)، ومراقبة المعاملات على سلاسل الكتل (blockchain) بحثًا عن أي مؤشرات تحذيرية، وضمان قدرتهم على التخفيف من المخاطر التقنية مثل التهديدات الإلكترونية أو اختراقات البروتوكولات.

ولا يقتصر تعزيز إمتثال مزوّدي خدمات الأصول الرقمية على اتباع اللوائح فحسب، بل يشمل أيضاً حماية سلامة النظام المالي الأوسع. وقد إستمع الحضور إلى أن بعض البنوك الرائدة تعمل بالفعل على تطوير أطر عمل صارمة للتعامل مع الأصول الرقمية، والتي غالباً ما تتجاوز المتطلّبات التنظيمية الحالية تحسبًا للقواعد المستقبلية.

أخيراً، إستكشفت الجلسة الثالثة كيفية تسخير الذكاء الإصطناعي والتحليلات المتقدمة لتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز النزاهة المالية بشكل عام. وكان هناك إتفاق واسع على أن الأدوات التي تعتمد على الذكاء الإصطناعي – بدءاً من خوارزميات التعلُّم الآلي التي تكشف عن أنماط المعاملات المشبوهة، ووصولاً إلى معالجة اللغة الطبيعية التي تساعد في فحص العملاء ورصد الأخبار السلبية – تحمل في طياتها إمكانات واعدة في جعل وظائف الامتثال أكثر كفاءة وفعالية. على سبيل المثال، يمكن للذكاء الإصطناعي غربلة مجموعات البيانات الضخمة بسرعة أكبر بكثير من المحلّلين البشريين، مما قد يُمكّن من تحديد أنماط غسيل الأموال المعقدة أو شبكات التهرب من العقوبات التي قد تمر دون أن تُلاحظ. ومع ذلك، حذرت الجلسة أيضاً من أن الذكاء الاصطناعي ليس حلاً سحرياً. فالحوكمة الفعّالة ضرورية لضمان إستخدام هذه التقنيات بشكل أخلاقي وموثوق. وقد أُشير إلى قضايا مثل شفافية الخوارزميات، وخصوصية البيانات، وتجنّب التحيُّز في نماذج الذكاء الإصطناعي، بإعتبارها اعتبارات مهمة للهيئات التنظيمية والبنوك على حد سواء.

علاوة على ذلك، لا يزال دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في أنظمة وسير عمل البنوك التقليدية يُمثل تحديًا عمليًا. من جانبها، لا تزال الهيئات التنظيمية تُكيّف أطر عملها لإستيعاب الذكاء الإصطناعي – من خلال وضع إرشادات حول إدارة مخاطر النماذج والتحقق من صحة إستخدام الذكاء الإصطناعي في الإمتثال. رغم هذه المحاذير، أجمع الجميع على أن الإستخدام الذكي للتكنولوجيا أمرٌ لا غنى عنه في ظل بيئة عالمية سريعة التطوّر، حيث يسارع الفاعلون غير المشروعين إلى إستغلال الإبتكار. وكما أشار أحد المتحدّثين، إلى أنه يجب على المجتمع المالي الإستفادة من الذكاء الإصطناعي وحلول التكنولوجيا التنظيمية الأخرى ليتمكن من «زيادة فعّاليته وكفاءته» في حماية النظام، ومواكبة سرعة وتعقيد القطاع المالي الحديث.

حضور مصرفي عربي – أميركي

ملاحظات حول حوار القطاع الخاص
بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دورته الـ 12

مع ختام الدورة الثانية عشرة من حوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكد المشاركون والمنظمون على حد سواء، الدور الحيوي لمؤتمر الحوار المصرفي العربي – الاميركي في دورته الـ 12، كجسر تواصل مستمر بين السياسات واللوائح التنظيمية بين المنطقتين.

وعلى حد تعبير أحد المتحدثين، يُعدّ الحوار «شراكة حيّة» تضمّن بقاء البنوك العربية على إتصال بالأسواق العالمية، بينما تظل المؤسسات الأميركية منخرطة في الفرص والتحدّيات التي توفرها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الديناميكية.

ويُتوقع أن تستمر هذه المنصّة في التطور إستجابةً للمناخ المالي الدولي، مما يُوفر مساحةً ضروريةً للنقاش الصريح وتبادل المعرفة والعمل المنسق حيال القضايا الناشئة. ومن خلال عقد إجتماعات منتظمة بين المصرفيين والجهات التنظيمية وصانعي السياسات، يُسهم حوار القطاع الخاص بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في إستدامة حوار مفتوح حول القضايا الجوهرية المتعلقة بالنزاهة والإستقرار المالي.

وربما الأهم من ذلك، أن الحوار يبني العلاقات الشخصية والمؤسسية التي تدعم الثقة، وهي العملة الأساسية في مجال الخدمات المصرفية المراسلة والتمويل الدولي.

في عصر التكنولوجيا المتغيّرة بسرعة والتعقيدات التنظيمية، أثبتت الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PSD) أنها حجر الزاوية في تعزيز التفاهم المتبادل والمرونة، فهي تُمكّن الجانبين من التوافق على المعايير، ومعالجة الخلافات، وإيجاد أرضية مشتركة لتعزيز دفاعات النظام المالي العالمي ضد التمويل غير المشروع.

وكما أُبرز خلال المؤتمر، فإن تعزيز هذه الثقة والتوافق هو المفتاح لضمان ألاّ تؤدي متطلّبات الإمتثال إلى إقصاء مالي غير مقصود، بل تمهد الطريق لمنظومة مالية أكثر شمولاً وأماناً، وتالياً، تُسهم الجهود المستمرة التي تبذلها الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PSD) في الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحقيق الهدف الأوسع المتمثل في دمج القطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بثقة في الإقتصاد العالمي، بما يعود بالنفع على الإستقرار والازدهار لجميع الأطراف.

ومن خلال مواصلة العمل جنباً إلى جنب من خلال هذا الحوار، يهدف قادة المصارف الأميركية والعرب إلى تحويل التحديات المشتركة إلى نجاحات مشتركة، مما يجعل الشراكة ليست مجرد استجابة للاحتياجات الحالية، بل «منارة» لكيفية مساهمة التعاون الإقليمي في بناء ثقة مستدامة ومرونة ونمو في القطاع المالي الدولي.

رعايات مصرفية لمؤتمر
الحوار المصرفي العربي - الأميركي في نيويورك

رعت مجموعة من المصارف العربية مؤتمر الحوار المصرفي العربي–الأميركي الذي عُقد في نيويورك، وذلك عبر مشاركة نخبة من القيادات المصرفية البارزة في جلساته ونقاشاته المتخصصة. كما شاركت هذه القيادات في الاجتماعات السنوية لكلٍ من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن، ما يعكس الدور الفاعل للمصارف العربية في مواكبة التطورات المالية العالمية وتعزيز حضورها على الساحة الدولية.

وقد شكّل الحوار المصرفي العربي–الأميركي منصة استراتيجية جمعت أبرز صانعي القرار المالي من الجانبين لمناقشة القضايا المشتركة، وخصوصًا ما يتعلق بتعزيز الامتثال، مكافحة الجرائم المالية، وتطوير أطر العمل المشترك. وقد أظهر الحضور العربي مرونة وانفتاحًا في معالجة الملفات ذات الأولوية، بما يعزّز الثقة المتبادلة ويفتح المجال أمام تعاون مستدام.

كما تناولت جلسات الحوار التطورات المتسارعة في مجالات التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي، إلى جانب مستقبل المدفوعات الرقمية وحلول الأمان السيبراني. وقد أتاحت النقاشات فرصة لعرض التجارب العربية الناجحة، وتبادل أفضل الممارسات مع المؤسسات المالية الأميركية، بما يدعم تحديث البنى التحتية المصرفية ورفع كفاءتها.

وقد شكّلت هذه المشاركة فرصة لتعميق الحوار البنّاء بين المؤسسات المصرفية العربية ونظيراتها الأميركية، وفتح آفاق جديدة للتعاون في مجالات الامتثال، الابتكار المالي، وتمويل التنمية. كما ساهمت في تسليط الضوء على التزام المصارف العربية بأعلى معايير الحوكمة والشفافية بما يواكب المتطلبات الدولية.

كما أتاحت الاجتماعات الدولية منصة مهمة لعرض وجهة نظر القطاع المصرفي العربي حول التحديات الاقتصادية الراهنة، وسبل تعزيز الاستقرار المالي العالمي. وقد حرصت الوفود العربية على إبراز دور المنطقة كشريك رئيسي في دعم مبادرات التنمية والاستثمار، بما يعكس الثقة المتزايدة في قدرات المصارف العربية وفعاليتها على المستوى الدولي.

بنك حضرموت

في إطار حرصه على تعزيز حضوره الإقليمي والدولي ومتابعة المستجدات المصرفية العالمية، شارك بنك حضرموت ممثلًا بالدكتور عبدالله المخزوم، عضو مجلس الإدارة، في فعّاليات الحوار الأميركي – العربي الأفريقي للقطاع الخاص (US–MENA PSD 2025)، في نيويورك.

وقد جاءت هذه المشاركة لتؤكد إلتزام بنك حضرموت في تعزيز موقعه كمؤسسة مصرفية فاعلة تسعى إلى مواكبة أحدث الإتجاهات العالمية في مجالات: الإمتثال المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، والتحوُّل الرقمي والحوكمة المالية وتوظيف الذكاء الإصطناعي في تعزيز الشفافية وإدارة المخاطر. وقد جسّد هذا الحضور الدولي رؤية البنك نحو بناء منظومة مالية حديثة وآمنة، تتماشى مع المعايير العالمية، وتدعم توجهه نحو الريادة في الخدمات المصرفية الرقمية داخل اليمن وخارجها. علماً أن مشاركة بنك حضرموت في هذا الحدث العالمي تعكس حرصه على أن يكون جسراً مالياً يربط اليمن بالعالم، وأن يُواصل مسيرته في الدمج بين الأصالة والإبتكار في تقديم خدمات مصرفية موثوقة ومواكبة للتطورات الحديثة.

جمعية البنوك في فلسطين

رعت جمعية البنوك في فلسطين مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأميركي في حضور ممثل عن الجمعية، نائب رئيس مجلس الإدارة جوزف نسناس، وذلك بمشاركة العديد من الشخصيات الإقتصادية والمالية والمصرفية العربية والأجنبية.

كما شاركت الجمعية في المؤتمر الذي نظمه إتحاد المصارف العربية بالشراكة مع مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في مقر صندوق النقد الدولي، واشنطن، وعقد تحت عنوان «تمويل التنمية خطة التنمية 2030».

بنك القطيبي الإسلامي يعزّز حضوره الدولي

شارك بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر في أعمال مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأميركي 2025.

ومثّل البنك في المؤتمر عبد السلام الوردي، الرئيس التنفيذي لبنك القطيبي الإسلامي، الذي أكد أن هذه المشاركة تأتي في إطار حرص البنك على تعزيز حضوره الدولي والتفاعل مع المنصات المصرفية العالمية، مشيراً إلى أن المؤتمر يشكّل فرصة مهمة لتبادل الخبرات والتجارب مع البنوك والمؤسسات المالية المشاركة، وبحث المستجدات المتعلقة بأنظمة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كذلك الأطر التنظيمية للتقنيات المالية الحديثة والأصول الرقمية.

وعلى هامش فعّاليات المؤتمر، عقد الرئيس التنفيذي للبنك الوردي عدداً من اللقاءات مع الرؤساء التنفيذيين للبنوك الإقليمية والدولية، جرى خلالها بحث فرص التعاون المشترك وتعزيز الشراكات المصرفية المستقبلية، بما يُسهم في دعم التبادل المصرفي وتطوير قنوات التمويل الإسلامي الموجّه لقطاعي المشاريع الصغيرة والأصغر.

وفي تصريح صحافي، أكد الوردي «أن المشاركة في مؤتمر بهذا الحجم تعكس إلتزام بنك القطيبي الإسلامي بالمعايير الدولية في مجالات الحوكمة والإمتثال والشفافية، وتؤكد سعي البنك المستمر نحو بناء جسور تعاون مع المؤسسات المصرفية الإقليمية والعالمية، بما يُسهم في تطوير القطاع المالي الإسلامي في اليمن وتعزيز ثقافة التمويل المسؤول والمستدام».

وأضاف الوردي: «أن بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر يحرص من خلال مشاركته في مثل هذه الفعّاليات على مواكبة أحدث التطوّرات المصرفية العالمية، وتطبيق أفضل الممارسات التشغيلية والإدارية، بما يتماشى مع توجهات البنك نحو التميُّز والجودة والابتكار في الخدمات المالية».

يُذكر أن بنك القطيبي الإسلامي للتمويل الأصغر كان قد حصل مؤخراً على شهادة الجودة العالمية ISO 9001:2015، بعد إستيفائه جميع متطلّبات ومعايير نظام إدارة الجودة الدولي، في إنجاز يُعدُّ الأول من نوعه على مستوى بنوك التمويل الأصغر في اليمن.

بنك الشرق/ اليمن

في إطار توجهه نحو تعزيز الحضور الدولي والإنفتاح على التجارب المصرفية العالمية، شارك بنك الشرق اليمني للتمويل الأصغر في مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأميركي 2025.

وقد مثّل البنك في هذا الحدث الدولي الأستاذ هاشم حمود بن ناجي، مدير عام بنك الشرق اليمني، الذي أكد «أن مشاركة البنك تأتي في إطار إستراتيجيته الرامية إلى بناء علاقات مصرفية دولية فاعلة، تُسهم في تعزيز قدراته التشغيلية، ومواكبة التطورات المتسارعة في مجالات التمويل الأصغر والإبتكار المالي، بما يدعم التمويل المسؤول والمستدام في اليمن»، موضحاً «أن المؤتمر مثّل منصة رفيعة المستوى لتبادل الخبرات ومناقشة أبرز القضايا المصرفية الراهنة، وعلى رأسها أنظمة الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CFT)، والتطورات في مجالات التقنيات المالية الحديثة والأصول الرقمية»، مؤكداً «حرص البنك على الإلتزام بأعلى معايير الشفافية والحوكمة والكفاءة التشغيلية».

وعلى هامش المؤتمر، عقد بن ناجي عدداً من اللقاءات الثنائية مع قيادات مصرفية عربية ودولية، جرى خلالها بحث سبل تعزيز التعاون المشترك وتطوير قنوات التمويل الإسلامي والمستدام، بما يُسهم في دعم المشاريع الصغيرة والأصغر وتنمية الإقتصاد المحلي اليمني. وتأتي هذه المشاركة ضمن توجه بنك الشرق اليمني نحو ترسيخ موقعه كمؤسسة مصرفية يمنية رائدة في مجال التمويل الأصغر الإسلامي، تسعى إلى دمج الخبرات العالمية بالتجربة المحلية، بما يُعزّز الشمول المالي ويدعم فرص التنمية في اليمن.

الحضور المشارك في جلسات مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأميركي

على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين
إتحاد المصارف العربية نظم حفل إستقبال في واشنطن
في حضور كبار الشخصيات الدولية

نظم إتحاد المصارف العربية، حفل إستقبال كبير في العاصمة الأميركية واشنطن، وذلك على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي أُقيمت في الولايات المتحدة. في هذا السياق، إستقبل معالي الأستاذ محمد الإتربي، رئيس إتحاد المصارف العربية ورئيس إتحاد بنوك مصر، والدكتور وسام فتوح، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية، كبار الشخصيات الإقتصادية الدولية، في حضور مسؤولين كبار من المؤسسات المالية الدولية والحكومات وقادة الأعمال من مختلف دول العالم. وشارك في حفل الإستقبال الذي أقيم في أحد فنادق العاصمة الأميركية واشنطن، الدكتور محمد معيط المدير التنفيذي وممثل المجموعة العربية والماليديف في صندوق النقد الدولي، ووزير المالية اللبناني ياسين جابر، وهشام عكاشة، الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وعمرو الجارحي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لـMid Bank ، وطارق قابيل، رئيس مجلس إدارة بنك نكست NXT bank، وحسين الرفاعي، الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الصناعية، وأحمد جلال الرئيس التنفيذي لبنك تنمية الصادرات ومحمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك QNB مصر.

رئيس إتحاد المصارف العربية الأستاذ محمد الإتربي والأمين العام للإتحاد الدكتور وسام فتوح

سعادة السفير جاسم البديوي
الأمين العام – مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الدكتور عمار حمد خلف
نائب المحافظ – البنك المركزي العراقي

معالي السيد ناجي عيسى
محافظ مصرف ليبيا المركزي

الدكتور عبد القادر الحصرية
حاكم مصرف سوريا المركزي

السيدة رندة الصادق
الرئيس التنفيذي للبنك العربي - الاردن

الأستاذ صائل الوعري
الرئيس التنفيذي لمجموعة ABC - البحرين

سعادة السيد ميشال عيسى
السفير الأميركي الجديد في لبنان

سعادة السيدة ندى حمادة
سفيرة لبنان في واشنطن

سمو الأمير عبدالعزيز بن طلال بن عبد العزيز آل سعود
رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)

معالي الأستاذ محمد بن عبد الله الجدعان
وزارة المالية ـ السعودية

الأستاذ محمد شيمشك
وزير المالية التركي

الأستاذ البسان تشاكار
رئيس جمعية البنوك التركية

معالي الأستاذ علي بن أحمد الكواري
وزير المالية القطري

السيد عبدالله مبارك آل خليفه
الرئيس التنفيذي QNB

كبار قيادات البنوك الكويتية المشاركة في حفل الإستقبال

أصحاب المعالي الوزراء، وسعادة الاستاذ مكرم أبو نصار نائب حاكم مصرف لبنان
على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن

د. فتوح مع السيد سعد الأزهري

د. فتوح مع النائب اللبناني إبراهيم كنعان

القيادات المصرفية المصرية المشاركة في حفل الإستقبال

البنك التجاري الدولي نظم إحتفالية في واشنطن
لمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيسه

نظّم البنك التجاري الدولي CIB إحتفالية كبيرة في العاصمة الأميركية واشنطن لمناسبة مرور 50 عاماً على تأسيسه، وذلك على هامش الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، في حضور نخبة من الشخصيات الاقتصادية الدولية وقادة البنوك المصرية والعالمية.

وإستقبل هشام عز العرب، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الدولي، كبار الحضور من مسؤولي المؤسسات المالية الدولية والحكومات ورجال الأعمال من مختلف دول العالم، مؤكداً أن هذه المناسبة تمثل محطة فخر في مسيرة البنك الذي أصبح أحد أبرز المؤسسات المصرفية في المنطقة.

وألقى جيمي دايمون، الرئيس التنفيذي لبنك «جي بي مورجان»، كلمة خلال الحفل هنأ فيها البنك التجاري الدولي على مسيرته الناجحة وريادته في دعم التنمية الإقتصادية والإستدامة المالية في مصر والمنطقة.

وشهد الحفل حضور عدد من كبار المسؤولين المصريين، من بينهم حسن عبد الله محافظ البنك المركزي المصري، والدكتورة رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي، وحسن الخطيب وزير الإستثمار والتجارة الخارجية، إلى جانب الدكتور محمود محيي الدين مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة، والدكتور محمد معيط المدير التنفيذي وممثل المجموعة العربية والماليف في صندوق النقد الدولي.

كما شارك عدد من قيادات القطاع المصرفي المصري، منهم محمد الإتربي رئيس إتحاد بنوك مصر والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، وهشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وحسن غانم الرئيس التنفيذي لبنك التعمير والإسكان، وعمرو الجارحي الرئيس التنفيذي لـMid Bank، وطارق قابيل رئيس مجلس إدارة بنك نكست، وحسين الرفاعي الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الصناعية، وعمرو الجنايني نائب الرئيس التنفيذي للبنك التجاري الدولي، وأحمد جلال الرئيس التنفيذي لبنك تنمية الصادرات، ومحمد بدير الرئيس التنفيذي لبنك QNB مصر.

وعكست الإحتفالية مكانة البنك التجاري الدولي كأحد أبرز المؤسسات المالية الرائدة في مصر والمنطقة، ودوره في تعزيز صورة القطاع المصرفي المصري على الساحة الدولية.

على هامش مشاركتها في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين

حفل إستقبال البنوك العربية في واشنطن

نظّم عدد من إتحادات وجمعيات البنوك العربية، وبنوك عربية منفردة، حفل إستقبال على هامش مشاركتها في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، والتي هدفت إلى إبراز قوة وتماسك دور القطاع المصرفي العربي في المحافل الدولية، حيث يجتمع ويحضر هذا الحدث شخصيات مصرفية، عربية وأوروبية وأميركية، وكبار المسؤولين من الصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي، ووفود رفيعة المستوى من اللجان الإقتصادية الدولية التابعة للأمم المتحدة، وسفراء الدول العربية لدى واشنطن، حيث تشكّل فرصاً للحوار والتقارب مع المجتمع الدولي في إطار مهني جامع، لإبراز قوة قطاعاتها المصرفية كلاعب دولي في التمويل، وتتيح البنوك العربية بناء علاقات مباشرة مع زعماء المال العالميين والمستثمرين، والمؤسسات المالية دولية.

إتحاد مصارف الكويت

نظّم إتحاد مصارف الكويت حفل إستقبال البنوك الكويتية في العاصمة الأميركية واشنطن، وذلك على هامش مشاركته في الإجتماعات السنوية لصندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين، برعاية معالي محافظ بنك الكويت المركزي باسل أحمد الهارون، وفي حضور معالي الدكتور صبيح عبد العزيز المخيزيم، وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة ووزير المالية ووزير الدولة للشؤون الإقتصادية والإستثمار بالوكالة، وسعادة الشيخة الزين الصباح، سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة، ومعالي السيد جاسم البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى جانب محافظي البنوك المركزية في الدول العربية، ورؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية، وقيادات رفيعة من القطاعين المالي والمصرفي، وعدد من الشخصيات الإقتصادية البارزة حول العالم.

المرزوق/ إتحاد مصارف الكويت ومجموعة بيت التمويل الكويتي

وقال رئيس مجلس إدارة إتحاد مصارف الكويت، ورئيس مجلس إدارة مجموعة بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق: «إن المشاركة في الفعّاليات والإجتماعات السنوية لمجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين للعام 2025 في واشنطن، فرصة جيدة لبحث فرص التعاون والشراكة مع مؤسسات التمويل العالمية، وعرض أبرز التطورات الإقتصادية والمالية»، مشيراً إلى «أن حفل إستقبال البنوك الكويتية الذي نظمه إتحاد مصارف الكويت على هامش الإجتماعات المذكورة يُعتبر من أبرز الفعّاليات الإقتصادية التي تجمع مسؤولين حكوميين وصنّاع قرار ورؤساء المؤسسات المالية والإستثمارية لتبادل الرؤى، ومناقشة التحدّيات، والتطورات الإقتصادية والمالية»، موضحاً «أن مثل هذه المشاركات تمثل فرصة لإبراز قوة الإقتصاد الكويتي، وجدارة وملاءة ومرونة القطاع المصرفي الكويتي، في ظل ما يشهده من تطور هائل في مجال التكنولوجيا المالية والنمو المستدام، وما يتمتع به من تصنيفات إيجابية من أعرق وكالات التقييم العالمية، وسلامة المؤشرات المالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي في

ضوء الرقابة الحصيفة لبنك الكويت المركزي وإعتماد القطاع المصرفي لأفضل المعايير التنظيمية والرقابية، ما يسمح بتبادل الخبرات وتعزيز الاستثمار الثنائي والتعاون المالي». وذكر المرزوق «أن إجتماعات مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين للعام 2025 ناقشت آفاق النمو العالمي في ظل التحدّيات الجيوسياسية وضغوط التضخُّم وسبل إدارة الدين العام وتعزيز الاستدامة المالية، والتحوُّل الرقمي، فضلاً عن ملفات حول أهمية مواجهة التغيُّر المناخي»، مشيراً إلى «أن مشاركة بيت التمويل الكويتي في إجتماعات مجموعة البنك وصندوق النقد الدوليين تؤكد مكانته الرائدة على الساحة الإقليمية والعالمية كمجموعة مصرفية إسلامية رائدة عالمياً، ويمتد نطاقها ليشمل 10 دول حول العالم، كما تؤكد أهمية صناعة التمويل الاسلامي ودوره كنموذج قادر على دعم الإستقرار المالي وتحقيق التنمية المستدامة».

الصقر / إتحاد مصارف الكويت وبنك الكويت الوطني

شارك الوفد الرسمي لبنك الكويت الوطني في الفعّاليات والإجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة محافظي البنك الدولي، في واشنطن. وقد ضمّ الوفد الذي ترأسه نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني السيد عصام الصقر، كلاً من الرئيس التنفيذي لمجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة السيد عمر بو حديبة، ورئيس قطاع المؤسسات المالية السيد ناصيف شهاب، ومدير عام بنك الكويت الوطني– نيويورك السيد راني سلوانس.

كما شارك وفد البنك في حفل الاستقبال الذي نظمه اتحاد مصارف الكويت في العاصمة الأميركية واشنطن، برعاية محافظ بنك الكويت المركزي، السيد باسل الهارون، وفي حضور وزير المالية وزير الدولة للشؤون الإقتصادية والاستثمار ووزير النفط بالوكالة، السيدة/ نورة الفصام، وسفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأميركية، الشيخة الزين الصباح، إضافة إلى محافظي البنوك المركزية في الدول العربية، ورؤساء مجالس إدارات البنوك الكويتية، ونخبة من قيادات القطاع المصرفي المحلي، وعدد من الشخصيات الإقتصادية والمالية والمصرفية حول العالم.

وتخلل الحفل لقاءات للمصرفيين الكويتيين مع نظرائهم العرب والأجانب لنقاش آخر المستجدات المالية والمصرفية، كما تم بحث فرص تبادل الخبرات ومناقشة سبل التعاون في مجالي التمويل والإستثمار.

دعيج/ البنك التجاري الكويتي

من جانبه، قال الشيخ أحمد دعيج الصباح، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي: «إن مشاركة البنك في إجتماعات صندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين، إلى جانب حفل إستقبال الإتحاد، تمثل فرصة قيّمة لتعزيز حضور البنك على الساحة الدولية، وتبادل الرؤى حول أبرز التطورات الاقتصادية والمالية العالمية»، مؤكداً «أن هذه اللقاءات تُسهم في ترسيخ مكانة البنك التجاري كمؤسسة مالية رائدة تمتلك شبكة علاقات تراسل مصرفية واسعة مع نخبة من المؤسسات المالية الدولية، ما يُتيح فرصاً أكبر للتعاون وتبادل الخبرات ودعم العمليات المصرفية العابرة للحدود»، مشيراً إلى «أن البنك التجاري يواصل الإستثمار في مجالات التحول الرقمي بهدف تقديم خدمات مصرفية وحلول مالية مبتكرة وآمنة ومستدامة».

محفوظ/ بنك الخليج

أما سامي محفوظ الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الخليج فأكد «أهمية المشاركة في هذا الحدث الهام، الذي يضم صُنّاع القرار من مختلف دول العالم لمناقشة أبرز التحدّيات الإقتصادية الراهنة»، وقال: «إن هذه الإجتماعات تمثل فرصة ثمينة لتعزيز التعاون الدولي، وتبادل الرؤى حول سبل تحقيق التنمية المستدامة، والتوازن الإقتصادي، كما تُسهم في دعم جهود تمكين القطاع الخاص ورفع كفاءته، بإعتباره شريكاً رئيسياً في مسيرة التنمية»، مشيداً بـ «التمثيل الكويتي القوي والمشاركة الفعّالة من الحكومة والقطاع الخاص بالإجتماعات، وجهود إتحاد مصارف الكويت في تنظيم الفعّالية الإقتصادية المميّزة في جامعة جورج واشنطن».

جيل جان فان دير تول/ «الأهلي الكويتي»

وأعرب الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الأهلي الكويتي جيل جان فان دير تول عن سعادته بالمشاركة في حفل الإستقبال، لمتابعة التطوُّرات الاقتصادية والمالية ووضع الحلول لضمان الإستقرار والنمو والإزدهار، خصوصاً وأن الظروف العالمية الراهنة والتحدّيات الجيوسياسية تتطلّب تضافر الجهود وتعزيز التعاون النقدي الدولي».

وأضاف فان دير تول «إن تنظيم مثل هذه الفعّاليات يُسهم في بناء علاقات جديدة مع البنوك والمؤسسات المالية الكبرى، والإستفادة من خبرات مسؤوليها لوضع خطط إستباقية وتحقيق الأهداف المنشودة والإرتقاء بالقطاع المصرفي الكويتي».

بوخمسين/ بنك الكويت الدولي KIB

من جانبه، أعرب السيد رائد جواد بوخمسين، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الدولي (KIB)، عن سعادته بالمشاركة، مؤكداً «أن الحفل يعكس إلتزام البنوك الكويتية في تعزيز التعاون الدولي، وعرض نماذجها المتميّزة في دعم المشاريع الإستثمارية»، مشدّداً على «دور البنوك الكويتية كركيزة أساسية في دعم التنمية وتمويل المشاريع الحيوية».

وكان قد شارك بنك الكويت الدولي (KIB) في أنشطة وفعّاليات الإجتماعات السنوية لصندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين، في واشنطن، في حضور وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجدّدة وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالوكالة الدكتور صبيح المخيزيم، وسفير الكويت لدى الولايات المتحدة الشيخة الزين الصباح، والأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج جاسم البديوي، ورئيس إتحاد مصارف الكويت ومجلس إدارته، وممثلي البنوك، وعدد من الضيوف الدوليين لتعزيز التواصل مع المجتمع المالي العالمي.

كما إستضافت الشيخة الزين الصباح الوفد الكويتي على حفل عشاء في سفارة دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأمريكية، بحضور الدكتور صبيح المخيزيم.

وقد حققت مشاركة KIB نجاحاً ملحوظاً من خلال تعزيز حضوره كمؤسسة مالية مصرفية كويتية لها دور بارز في دعم الإقتصاد الوطني والإرتقاء بمفهوم الإستدامة، مما يعكس إلتزامه بمعايير التميُّز العالمية ويساهم في ترسيخ سمعة الكويت كمركز مالي إقليمي وعالمي.

وفي حين تُبرز مشاركة القطاع المصرفي الكويتي في هذه المحافل الدولية إلتزاماً مشتركاً بتعزيز التعاون العالمي وإستشراف

أحدث الإتجاهات، حيث يثري هذا التفاعل رؤى البنوك الكويتية ويدعم مسيرتها التنموية، يؤكد KIB من خلال هذه المشاركات إستراتيجياته المستقبلية في تبنّي الابتكارات التكنولوجية والحلول المالية المستدامة، لا سيما وأن هذه الخطوات تعزز قدرته التنافسية. علماً أنKIB يعتبر المشاركة في الملتقيات المصرفية والاقتصادية، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، جزءاً أساسياً من إستراتيجيته الهادفة إلى تأكيد مكانته في القطاع المالي، وتوسيع دائرة معارفه وخبراته، بما ينعكس إيجاباً على دوره في دعم الاقتصاد الوطني.

معرفي/ بنك برقان

وقال السيد عبدالله عبد المجيد معرفي، مدير عام إدارة الخزينة والمؤسسات المالية في بنك برقان: «يواصل بنك برقان تبنّي مبادئ الإبتكار والإستدامة كركائز أساسية في إسترتيجيته لتحقيق النمو المتوازن في بيئة مالية متسارعة التحوّل، كما نحرص على أن تكون مشاركاتنا الخارجية فرصة لتبادل الخبرات وإستكشاف شراكات جديدة تدعم استراتيجية البنك من جهة، وتعزّز مكانة الكويت كمركز مالي رائد في المنطقة من جهة أخرى».

وأضاف: «نثمّن جهود إتحاد مصارف الكويت في تنظيم هذا اللقاء الذي أتاح للمؤسسات المصرفية الكويتية مساحة مميّزة للتواصل مع نظرائها العالميين، ومناقشة أبرز القضايا المالية والإقتصادية من منظور وطني يرسّخ حضور الكويت في الساحة الدولية».

الماجد/ بنك بوبيان

بدوره قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد: «إن حفل إستقبال البنوك الكويتية الذي ينظمه إتحاد مصارف الكويت سنوياً على هامش الإجتماعات، يُعد من أبرز المحافل الدولية التي يحرص بنك بوبيان على حضورها والمشاركة فيها، حيث تجمع نخبة من القيادات الحكومية والمصرفيين والمستثمرين وصنّاع القرار المالي حول العالم لمناقشة آخر المستجدات في القطاع المالي والمصرفي، وعرض فرص التعاون وتبادل الخبرات في مجالي التمويل والإستثمار»، مؤكداً «حرص بنك بوبيان على دعم جهود اتحاد مصارف الكويت»، ومثمّناً دوره الفاعل في تعزيز مكانة القطاع المصرفي الكويتي وترسيخ حضوره على المستويين الإقليمي والدولي.

الشلفان/ بنك وربة

بدوره، أوضح السيد بدر خالد الشلفان، نائب رئيس مجلس الإدارة لبنك وربة، «أن المشاركة في هذا المؤتمر العالمي تُمثل فرصة مهمة لتعزيز حضور البنوك الإسلامية على الساحة الدولية وإبراز نجاحاتها المتواصلة في بناء نموذج مالي متوازن ومستدام، يجمع بين الإبتكار والإلتزام بالمبادئ الشرعية»، مشيراً إلى «أن بنك وربة يمضي بخطى ثابتة نحو تطوير منظومته المصرفية وتوسيع خدماته بما يواكب النمو العالمي في التمويل الإسلامي، ويُسهم في تعزيز مكانة الكويت كمركز مالي إسلامي رائد في المنطقة والعالم».

المرزوق/ بيت التمويل الكويتي

وشارك بيت التمويل الكويتي برئاسة رئيس مجلس إدارة مجموعة بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق، في إجتماعات صندوق النّقد والبنك الدوليّين، وضم الوفد الرئيس التنفيذي للمجموعة، خالد يوسف الشملان، ومجموعة من قيادات المجموعة.

وخلال إجتماعات صندوق النّقد والبنك الدوليّين، شارك وفد مجموعة بيت التمويل الكويتي في لقاءات مختلفة ضمت وزراء ومالية ومحافظي بنوك مركزية ونخبة من المصرفيين والمستثمرين وصانعي السياسات المالية حول العالم، حيث جرت مناقشة سبل تعزيز آفاق النمو، مع تسليط الضوء على عدد من القضايا الخاصة في مجالات التنمية الإقتصادية وتعزيز القطاع المالي والمصرفي.

وشارك رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي، حمد عبد المحسن المرزوق، في جلسة حوارية بعنوان: «البنية التحتية المالية كمنصة: مرونة القطاع المصرفي الكويتي، وريادة التمويل الإسلامي، والابتكار في الخدمات المصرفية الرقمية»، في جامعة جورج واشنطن، حيث قدّم المرزوق رؤية شاملة حول متانة واتجاهات القطاع المصرفي الكويتي، مؤكداً دوره المحوري كمنصّة للتحوُّل الإقتصادي الوطني.

وخلال حفل خاص أُقيم على هامش إجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن، تسلّم وفد مجموعة بيت التمويل الكويتي 9 جوائز مرموقة ضمن النسخة الثامنة عشرة من الجوائز السنوية لأفضل المؤسسات المالية الإسلامية لعام 2025، التي تمنحها مجلة «غلوبل فايننس» العالمية، وذلك تقديراً لريادة المجموعة في قطاع التمويل الإسلامي، وتأكيداً على نجاح إستراتيجيتها في تحقيق نمو مستدام وتعزيز مكانتها على الساحة العالمية. والجوائز هي: أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم، أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد في العالم، أفضل بنك إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم، أفضل مزود للتكافل في العالم، أفضل مزوّد للتمويل الإسلامي للمشاريع في العالم، أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط، أفضل بنك إسلامي في تركيا (بيت التمويل الكويتي – تركيا)، أفضل بنك إسلامي في البحرين (بيت التمويل الكويتي – البحرين) وأفضل بنك في البحرين (بيت التمويل الكويتي – البحرين).

«المركز»

وقدم «المركز» رعايته ومشاركته في مؤتمر «الكويت– منارة عصر جديد: أسس التحوُّل الإقتصادي»، والذي نظمه اتحاد مصارف الكويت في جامعة جورج واشنطن، والذي عُقد بالتزامن مع الإجتماعات السنوية لصندوق النقد ومجموعة البنك الدوليين في واشنطن.

وقد مثّل «المركز» في المؤتمر علي خليل، الرئيس التنفيذي، إلى جانب نخبة من القيادات المصرفية والإقتصادية من الكويت والولايات المتحدة والعالم. كما حضر المؤتمر وفد من فريق إدارة الثروات في «المركز»، بقيادة السيد عبد اللطيف وليد النصف، العضو المنتدب، إدارة الثروات وتطوير الأعمال، وفريق العقار الدولي، بقيادة سامي شبشب، رئيس شركة مارغالف مانجمنت إنك، الذراع العقاري لـ«المركز» في الولايات المتحدة.

وتأتي رعاية «المركز» للمؤتمر كجزء من مسؤوليته الإجتماعية في مواءمة بيئة العمل مع أفضل معايير الحوكمة المؤسسية عبر تبادل الخبرات بين قادة المال والأعمال وصنّاع السياسات، وتبنّي أفضل الممارسات في بيئة الأعمال لتعزيز التنافسية، مما يرسخ مكانة الكويت كمركز مالي إقليمي ودولي.

هيئة تشجيع الاستثمار (KDIPA)

شاركت هيئة تشجيع الاستثمار (KDIPA) في حفل استقبال البنوك الكويتية والحوار الاقتصادي الذي نظمته اتحاد المصارف الكويت تحت رعاية السيد باسل احمد الهارون، محافظ البنك المركزي الكويتي، في العاصمة الأميركية واشنطن دي سي. في

حضر الاستقبال كبار المسؤولين منهم معالي الدكتور صبيح المخيزيم؛ وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، ووزير المالية بالإنابة، ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار؛ وسعادة الشيخة الزين الصباح، سفيرة دولة الكويت لدى الولايات المتحدة؛ ومعالي السيد جاسم البديوي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي (GCC)، إلى جانب كبار ممثلي المؤسسات المصرفية العربية والدولية.

وشارك مساعد المدير العام لتطوير الأعمال السيد محمد يوسف ملا يعقوب في حوار القطاع الخاص بعنوان "التحول الاقتصادي في الكويت – أسس لعهد جديد" والذي عقد بالتعاون مع جامعة جورج واشنطن.

كما مثل الهيئة الشيخ علي مشعل الأحمد الجابر الصباح، من ادارة النافذة الموحدة (OSS).

وتأتي هذي المشاركة في إطار الجهود الهيئة المستمرة التي تبذلها لتعزيز التعاون الاقتصادي، ودعم تنمية القطاع الخاص، والترويج للكويت كوجهة استثمارية جاذبة.

البنوك الإماراتية

على هامش الإجتماعات السنوية، نظّمت وزارة المالية، بالتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وسفارة الدولة في واشنطن، حفل إستقبال البنوك الإماراتية، في حضور مسؤولين دوليين ورؤساء مؤسسات مالية عالمية.

وشكّل الحفل منصّة مهمّة لتسليط الضوء على الدور المحوري الذي تضطلع به البنوك الوطنية في دعم التوجُّهات الإستراتيجية للدولة في مجال التمويل المستدام، وتوسيع شبكة الشراكات الدولية في مجالات الإستثمار والتكنولوجيا المالية وتمويل التنمية.

كما أتاح الحدث فرصة لتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركز مالي عالمي منفتح ومتطوّر، وتأكيد جاهزية القطاع المصرفي الإماراتي للمساهمة في تمويل التحوُّل الإقتصادي العالمي، عبر حلول مالية مبتكرة وشراكات عابرة للحدود تعزّز مرونة وإستدامة النظام المالي الدولي.

يُذكر أن حفل الإستقبال يحظى بدعم ورعاية عدد من أبرز المؤسسات المالية في دولة الإمارات، وتشمل كلاً من مركز دبي المالي العالمي، وسوق أبوظبي العالمي، وبنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك أبوظبي التجاري، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك دبي التجاري، ومصرف الشارقة الإسلامي، ومصرف عجمان، وبنك الفجيرة الوطني، وبنك رأس الخيمة الوطني، وبنك المشرق، والبنك العربي المتحد.

حفل الاستقبال السنوي للبنوك القطرية في واشنطن

شارك سعادة السيد علي بن أحمد الكواري، وزير المالية، وسعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، في حفل الاستقبال المشترك للبنوك القطرية، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي، التي تقام في العاصمة الأميركية.

وقد حضر الحفل عدد من الرؤساء التنفيذيين ومديري أبرز البنوك والمصارف والمؤسسات المالية، ويعد حفل الاستقبال فرصة لتبادل الآراء والنقاشات الاقتصادية متعددة الأطراف بين كبار مسؤولي البنوك وصنّاع القرار

KUWAIT BA
EVENING RECEPTI